

آثار حسینی
۸۵، ۷، ۱۳


خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۷۹۵۷	

۲۱۴
(سجل شماره این کتاب)

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شماره ثبت کتاب
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۷۹۵۷

۲۱۴
(سجده ابرو)

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 مجلس شورای اسلامی شماره ثبت کتاب
کتاب	_____	
مؤلف	_____	
مترجم	_____	
شماره قفسه		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۷۹۵۷	



تبيين بعض الامام الذي استشهد به في الوصل الى تم استشهاده في الحكم
يجوز فيه الاضافة لقصد التخصيص ووضع اليوم وفيما نحن فيه ليس من انما
تعيينه في غير من انما في الكشف من ان الوجه ما ذهب اليه في غير
لا انما ثبت العلية به ليلها في الاضافة لا انما فيها وليس من باب زيد العار
بل من باب حاتم في هذا الاضافة لادليله في سائر القائل لولا انما في غير
يتبين بكونه فانهم قد قالوا في حاتم في لادليله في غير لادليله في غير
مضافا فلا يكون على وعند القائل عن زائدة في غير حاتم في غير
عليك ان الدليل عليها وقوله غير من في قول انما في غير في غير
بشي من علة الفخر في وقفة ان علة ان علة في غير في غير
على ابن عمر عمار بن طه في غير في غير في غير في غير في غير
قصة ومنها في البيت ورواه في غير في غير في غير في غير في غير
ومعناه في غير في غير في غير في غير في غير في غير في غير
فانما في غير من زائدة في غير في غير في غير في غير في غير
المذهب اليه في غير في غير في غير في غير في غير في غير في غير
كذلك في غير في غير في غير في غير في غير في غير في غير

کتابخانه معجنا	
کتاب	شماره ثبت کتاب
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	

للشيء فقط كما اذا قطع عن الاضافه واستعمل من كان في البهيت على ما هو
 مختار الجواهر وقد جاء فيهم كمن فيه على ما قاله الغالب كذا في جواهر التفسير
 والتعريف لا في كتابها الا انه قد يكون التعريف بها لتفسيره في نفسه كما في قولنا
 سبب الذي كسرى الدابة والمعين ما العبد الذي به القدرة عن جميع التماسك
 وقد يكون بالعكس كما في قوله سبحانه انما اعطيتكم العلم واذا عرفت هذا فمروا بالعلم
 في انما التفسير فقد لو التفسير في التعريف على ما لا يخفى من قوله تعالى وما اعطاه على الاول
 انزه الله الذي به القدرة على اعطيت من الله على ما العبد الله الذي به القدرة
 ما اعطيت من الله عن جميع التماسك في قوله لا يحد ولا يتصور في التفسير في اعطيت
 من الله في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 وقوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 كلفنا وجعلنا في الكتاب من غير ان نعلم من قاله رب في قوله لا يحد ولا يتصور
 ارجو جوده الله تعالى في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 العلم ما اعطيت من الله في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 هذا ما عرفت في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 وجعل الكل حاله غير ما سمعت للتفسير وعظمته في قوله لا يحد ولا يتصور

بالاعمال

٥٠
 حاشية



خطی
 ٩٥٧

حاشية على الاول لليعين وعلى الثاني للبعرف في قوله حاشية مركبا
 من الاجزاء حقيقة لا في سببها في الخارج لا في كونها مركبا من الاجزاء
 التي حاشية فلا يكون واجبا بل يكون كذا لان المركب لا يجر اجزاءه الى اجزاءه
 في الوجه لا يجر فيكون بينهما نوع عليه ومعلوليه والمعلوليه من جنسها
 لكن لا الواجب وان لم يكن مركبا من الاجزاء التي حاشية لا يكون مركبا
 من الاجزاء ليعين للسلام بين المركبين على ما هو في الحقيقة في قوله لا يحد ولا يتصور
 عليه بان لا يكون مركبا لا يحد ولا يتصور ان يكون الاجزاء كذا في قوله لا يحد ولا يتصور
 ابو جبر ومثله وهو في العلم بالان لا هو واجبا فيلزم تعدد الوجود وهو
 ايضا بالعلم عند اهل الشرع بالادلة السمعية والحدك والحدك في قوله لا يحد ولا يتصور
 له العقلية العظيمة ولا يمكن ان لا يعلم عليه بان في قوله لا يحد ولا يتصور
 التمسك والادب كذا في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 التماسك في قوله لا يحد ولا يتصور في قوله لا يحد ولا يتصور
 اعتبار في التركيب الحقيقي لا بد من الاقتران بين الاجزاء كما هو المقرر
 عند اهل الشرع والاقتران بين الواجبات والمعلول عليه لان ذلك هو حاشية
 الحقيقي في الاقتران بل يجوز ان يكون بين الاجزاء علاقة حاشية

حاشية على الاول لليعين وعلى الثاني للبعرف في قوله حاشية مركبا
 من الاجزاء حقيقة لا في سببها في الخارج لا في كونها مركبا من الاجزاء

سوي لا تقدر بمجهره الكثرة بها يخرج عن الاعتبار بغير تكافؤ عظمة لا
 يتصور ان قرعة على هيئة الجهرل قعناه انه لا يعلم بالكم وكيف ان الاول
 فلما من انه لا يجد اما انشا فلان ذاته كما عين وجوده الخاص الخارج
 وعين تشيخه لو كان حاصله بكنهه في ان من فاما ان يتقبل من الخارج الى
 الذم بان لا يبقى فيه خلا فيتم الغد امير في الخارج بالكلية فلا يكون الجهر
 وجها واما ان يبقى فيه الضم لو كان متصورا بكنهه فلا يشك ان هذا ان
 الحاشية التي وجودها وتخصها ان تدق ان عليها والوجوب المكنون في
 لو كان متصورا بكنهه يلزم ان لا يكتسب الا ان لا ينفذ على الخارج كما
 هو الخارج وبالعكس الضم يلزم قيام الوجوب بالغير فلا تصور لمحصله
 بكنهه في الذم في هذه الدلالة تدل على اشتداد علة بكنهه كما هو متروك
 الفلاسفة والصوفية ونقل على الحقيقة رضي الله عنه الضم وبضم
 جون الحكمة كما يظهر من كلام الشيخ الرئيس والكل متفقون على عدم
 وقوعه وان قرعة على صيغة الجهرل لو لم يكون معناه انه لا يعلم الكثرة
 بالعلم المتصور على ما ليس حصول صورها فيه كما ذهب اليه المشائون
 اعلم ان في علة كماله بالاشياء في الازل عند اتمته كثره مذكورة في كتب

جمهورية
 شماره ثبت

خطی
 ۹۵۷

الفی زکاء

والقوم وذرناها بالتفصيل في رتبة المعجزة في علمها ولا كما انت
 هذا الذي هو كثره في كثر شرف الحق لله سبحانه من فضله
 ضامننا ان الله طوبى لشيخ الحق من ذلك لا يخرج بضعته المخصوص
 لم بحيث لم يلد له لا بد من العلم بالبين والولد والولد لولد الوجوب
 حجابا وجها يلزم لغد الوجوب مع انه الوجوب بينه القول والكل
 حكما فلا غناء بين الوجوب والكم والضعفة الجهرل بحيث لم يولد له
 يستلزم الامكان بحيث لم يرب على وجوده بغير الجهرل هو العلم العقل شي لا
 يتغير لانه ذاته ولا في صفاته الحقيقية وقد بين في موضعه ان العلم الكلام بذكر ذلك
 عن طبع الجهرل المراد من الجهرل انما بكنهه مصطلح الميزانين فثبت بكنهه
 من نفي الجهرل بكنهه الى ان يثبت بكنهه متناهي بكنهه الجهرل والمراد من الجهرل الجهرل
 يستند والاشارة من القول العرض والعين والجهرل الكلام العيني فثبت
 بل هو ولي منزه عن الجهرل ولو احقها بالبرهان القطعية في ذلك العلم الجهرل
 والمصور والنتيجة والجهرل الجهرل من البرهان لا ينفى وقد قرعنا في علمها
 وهو من سبلها جعل العقل والجهرل في الحاشية فيه اشارة الى ان
 القول بالعلم ليس هو الحق في نطق به القرآن المجيد ان الله اعلم ان الله اعلم

جمهوری اسلامی
شماره هفت

۱۰۰

خطی مجلد ۹۵۷

انما جعل الوجود بالذات في الوجود مستقلا كان في ذاته مستقلا كما ان الوجود بالذات
 لا يتوقف على الوجود بالوجود والوجود بالوجود لا يتوقف على الوجود بالذات
 طلقا لا يثبت بالوجود بالذات فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 بين الوجود بالذات والوجود بالوجود فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 الحاصل بين الوجود بالذات والوجود بالوجود فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 بالذات لا يتوقف على الوجود بالوجود والوجود بالوجود لا يتوقف على الوجود بالذات
 فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 انما دخل في متعلقه حيث ان في ذاته وجودا مستقلا فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 يتوقف الوجود بالذات على الوجود بالوجود فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 عند الحاجة اليه فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 وعدد وسائل الحق في الحقيقة هو الطريق الاول ثم العلم ثم ما وراء العلم
 كونه الاخر فيكون له في ذاته وجودا مستقلا
 ادعو ابدية وجودهم اذ لم يوجد في عالمهم بل في عالمهم بل في عالمهم
 وادعو اشد وتبينات والماخرون استدلوا على ما في عالمهم بل في عالمهم

المشكوك ان علة الوجود اية الجاهل هو الامكان وهو ليس بالشيء لا يتصور
 اية الوجود في ذاته اية الجاهل على اولاد بالذات لا يكون الا سببه وان الوجود لا يثبت
 كونه نائلا على الوجود المتكلمة فمنه لا يمكن ان يكون مصدره على الوجود عليم
 به مصداق لا بد ان يكون اما الوجود حاشية رائدة عليه فيكون الصانع عن الجاهل
 مدونه المرتب عليه فاعلم ان السبب الرئيسي هو الوجود وان لا يكون الا
 ليس كونه في الجاهل بل في الوجود لا يشي من حيث هو فاعلم ان السبب
 ضروري ان يقرر ان الوجود لا يقرر عن الوجود وعلينا ان نقدر ان الوجود في نفسه
 الوجود لكن لا مع الوجود غير الوجود في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود غير الوجود بل من حيث انها صادقة بنفسها في الوجود والوجود
 تقيده خارجة عن المصدق والجاهل ان الوجود في الوجود عن جاحلها الجاهل
 عليها من الذات والوجودات اصلا والوجودات في الوجود والوجودات في الوجود
 تقرر عندهم ان العلة الوجودية لا تقرر في الوجود ووجوده فاذ صدق
 عليها الذات لا يمكن ان لا يثبت مصدره بل على الوجود في الوجود لا التوفيق
 وصدق الوجود عليها كونه صادرة عن الجاهل وعلى الوجود في الوجود بين الوجود
 والامكان في الوجودات وضاوية الوجودات في الوجود والوجودات في الوجود

والذي يشك في

والذي يشك في ان الوجود في الوجود على الوجود من حيث هو في الوجود
 حاشية تقيده من حيث هو في الوجود على الوجود في الوجود ان الوجود في الوجود
 ان يكون امرا موجودا في الوجود والوجود في الوجود ان يكون في الوجود
 الجاهل هو الوجود بالذات بالذات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وتحت فان التوفيق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بما حاشية ان تقدم الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 من حيث الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 على عدم الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 من حيث هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في التوفيق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 هذا بالذات لا يثبت في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

۱۰۰

المعرض على الخدين متاخرة عنه لئلا يروى عينا أو سندا الكسند ذكرا للثقة والبرهان
فقد سكت في العودة الوثيقة بأنه لا منافاة بين النظم والتأخر التكمين لأن تقدم
عليه بالذات متاخرة عنه على الوجه والتحقيق واستدل استدل المذكور في القلب
الباطن أن المرحل في قولنا قد جرد الوجه المصداق لا ننزله فلو كان الأمر بالذات
لجعل مقدار القضية فمادام ليس بمادة عن نفس القضية لكانت له لا تصح أن
يكون أثرها بالذات بل جعل كونها بالذات فخطئة والاعتناء بفقدانها نفس المصداق والحق
عنه وهو في الواقع ليس الموضوع أما بلا حشيتة زائدة أو حشيتة زائدة
على الأصل يكون أثرها لجعل تسمية الموضوع وهو العينية بالجعل البسيط وعلى أثرها تسمية
الاستعداد على الجعل على أصلها لا تصح أن يكون من منع الجعل بضمها عينية
الموضوع تاليا للجعل على كون الموضوع تاما ومما جالس من شأنه الجعل أصلا أو
حشيتة أخرى انطى ميتة وانزاعية وكلها بما جلتان أما لا انطى ميتة فلا
يلزم أن يكون صدق الوجه على الوجه تاليا للنظم الانطى ميتة لا انزاعية وانزاع
عن وجه الموضوع وهذا هو المرحل وأما لا انزاعية فلا يلزم أن نخرضها
الوجه عن خارج الفاعل حشيتة انزاعية متاخرة عن وجه الموضوع فلا على كون
مع الوجه فلا يكون قبل حيث يكون فلا تصدق الوجه ويكون غيره من هذا

دستخط امیرالمؤمنین علیه السلام

فان كان المسمى الذي جعلوا انشرا به بالذات على وجه ان كان مرادهم من الوجود
في قولهم ان الذات بالذات الخارج على وجه مفاد العينية التي هي عين الوجود الوجودية
الوجودية هو الوجود الحقيقي فهو اعم من الوجود الوجودية فلا تريب ولا خلاف
او لا يثبت في الانفس الوجودية فقط واما ان مرادهم ان يثبت في الحقيقة على وجه الخارج
فوجب ان يقال على وجه جعل الاسم من الحقائق العينية التي هي عين الوجود
الوجودية التي هي عين الوجود فيكون مرادهم مفاد ما هو الوجود الوجودية
بين الوجود والوجود والوجود عين غير متقبل بالوجودية لكن ما هو في مرتبة الحقيقة
عنه الوجودية في مرتبة الحقيقة لا عرفته مقصدا به الوجود والوجود عين
الاعتباريا انشرا عليه لكن لا نحو ما ليس بتحقيقه الخارج ولا ان الوجود
الانشرا في الوجود والوجود ووجوده باعتبار انشرا وان كان ليس الحكم
من انشرا حيث يقع ان كلاما ليس في كون انشرا على اعتبار وجود الذات
وكون انشرا باعتبار وجوده من انشرا في حقيقة الحقيقة لا يحصل له انشرا
وبالذات وهو نفس الموضوع مع حيثية فيناق الكلام انما يادركه المستند
فذلك ما قد تعرفه القوم ان ارتفاع الحقيقة في خارج فاذ لم يقع وجوده في الخارج
تحقق بمعرفة ان الاسم من الامور الانشرا عليه ليس له وجود في حقيقة الخارج اولا

القائمه على
القائمه على

اما اوله فلهذا وجب كما لا يخفى فان القوم كلهم يتفقون على ان الحق لا يتحقق الا بالحق
 فحق ان الحق لا يتحقق الا بالحق والواقع يثبت ان الحق لا يتحقق الا بالحق
 المذكور لا يتحقق في ذاته الا بالحق بل بالحق الذي هو الحق في ذاته
 من حيث الحق ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 اثر الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 بانه لا شك ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 عند القوم ان وجوب الطبيعة النوعية لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 كما لا يخفى فحقون او قل كما لا شك ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 النوعية لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 بالنسبة الى الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 يتعلق الحق بالنسبة الى الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 محولية طبيعية وهو الحق الذي هو الحق في ذاته
 يتعلق بالنسبة الى الطبيعة لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 بين وجوده وبين الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 بحيث لا يخفى ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته

فحق الحق

جعلوا انهم كلهم يتفقون ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 الطبيعة لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 انها محولية طبيعية لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 في تلك النسبة لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 ما فيه من عدمه فحق الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 انما لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 الوجود مع انه لو كانت تلك النسبة محولية لكانت ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 مقففة بالوجود وطبيعية لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 كلهم لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 الايمان به ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 ذلك ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 لا ان الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 تكون بين الحق وبين الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته
 بينهما وبين الحق لا يتحقق الا بالحق الذي هو الحق في ذاته

عبدالمجید

بسم الله الرحمن الرحيم

فهو اني قد عرفت عندك الضمير وما يرجع اليه مطلقا العلم وحيث يكون
 العلم ان من انشور الوجود عندك المطلق فبمثل جميع الخاء العلم
 وما يرجع اليه العلم المخصوص وحيث يكون المراد ان الوجود عندك على وجه
 المخصوص من جهة حصول المعرفة التي عنده وفيه من اختلاف حاله في
 والمقدرة من جهة البديهيات اختلفت فيه كما اختلف في الوجود فثبتت
 بديه واقبلت على كل تقدير وقبلت جميع العلم مع احتساب المبدأ الاول
 والامر انه من جهة البديهيات اعلم ان الوجود معينين عليه مصدرين
 انشور وعينه ومنشور انشور وهو الوجود الحقيقي كذا العلم معينين
 حاصرين ما منشور انشور العلم المخصوص فان كان
 انشور بعينه في البنية الاول فالحق اليه من غير انشور بعينه في
 مشور انشور الكمال والكان في البنية انشور فالحق اليه انشور
 منشور انشور العلم المطلق بالحيث المصديق ومصدره انشور على
 الاطلاق بالشيء الذي انشور في العلم المخصوص اما عبارة عن
 الصورة الحاصلة من انشور انشور بالانحاز والعبارة عن انشور
 والامر وكلها قد يحصل بالبداهة وقد يحصل بالانحاز في المخصوص
 اما عبارة عن النفس ذات العلم كذا العلم الواحد في النفس شيئا بذاتها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠



هو اتفاق الذوات المتكافئة فان التصديق عندهم قسم من الادراك بحيث
الصورة هي جوهرية من بينهم ودعوى الضرورة في الكون ما
بالنظر الى الله وانه لا ادراك له ان كونها فحسان من مطلق
الادراك ضرورية ووجهها من حيث الادراك بغير الشك في ايمان
في الواقع فحسان من الادراك بحيث الصورة او يفتح الحالة الادراك
فان يخرج الى التصديق والبرهان ثم اورد على هذا الشك
على ثلث مقدمات مسلمة عندهم هي برهان كلامه من ان الله لا يرى
ثم اعلم ان لا وجهها من بيان المذاهب التصديق وبيان كونه كيفية
او خاتمة على تقدير كونه متساوي من الادراك بحيث الصورة اقل اول فهو
ان الكلام واما علم الوجود من بعد ما من التوحيين كصحة الطلوع و
كلهم متفقون على ان التصديق قسم العلم بحيث الصورة هي الجوهرية
من مدعيهم كلهم المتفقين عليه فدل على عبارة عن الحكم بحيث
ادراك ان الكسبة واقعة او ليست بواقعة وعند الامام مركب
من الظاهر من التصورات الثلاث او الاربعة ان كان فادراكه
التقديرية عند اعلى تقدير ان يكون الحكم عنده بحيث الفصل كما هو

منه ان كان من الدرك كذا كذا لعل بعضهم من انه مشهور ووجوب كونه
فعلوا وادركا باللفظ المذكور يكون مركبا من الابدان الثلاثة
او الاربعة وعنده غيرهم من المستخرجين عبارة عن التصور في الحكم
معية والدة معتبرة وهي معية القصورات الثلاثة او معية النسبة
التي مع العلم عندهم عبارة عن العلم خارجا عن التصديق من غير علم
او بالذات بالشيء كذا كذا ولما كان اثبات هذا العلم بعد ابعاده
وله من شئ المطالع بعد العلم واما ان يكون التصديق عن كنهه
اذعانية مطلقا سواء كان قسما من العلم بمعنى الصورة
كما هو الظاهر او بمعنى الخاتمة الادراكية كما هو التحقيق من خبرهم
ويرد على الاول ان التصديق كيف يكون كيفية اذعانية فان
صورة الشيء ليس كقولنا ان كان النسبة وبه الظاهر جدا وسعيه
بمعنى قول المحققين ان من لواحق الادراك قسمه قهران بالبرهان
على القايلين بالتغاير التبعي بينهما لان العلم بالشيء هو العلم
بهذا الوكان التصديق على العلم بمعنى الصورة والكنه الكلي العظيم
بالمعنى المذكور من التصديق وهو نوع اخر منه فصل في تصوير نوعا

فصل

في بيان كيف يكون الفصل هو الشئ الازعانية وبالجملة الحالة تحصل
بوجه من الصورة ولسبب التحقيق اذعانة وتبلا يحصل القوم
فصل في حصة الجنس التي تحصل بالعلم بالحالة اية تصديق
والاعانة والكان ما لا يخلو على الحالة الا حصة كذا كذا ان اذعانية
ان على سبيل المثال والاشارة على الفصل شئ يحصل كذا كذا قيام
الذي على حدة شئ العلم عانة اذعانية وهي ان العلم ان ثابت للموضوع في
تصديق لا غير طارئة النسبة التامة من حيث انها متحققة في النفس
هو الحكم من الازعانة عند القداما فاما اذا حصل للجنس النسبة المذكورة
التي هي عبارة عن الحالة الازعانية فصل في حصة الجنس التي لا يخلو
عندهم وتصوير خبرهم هذا الوجه في غاية الدقة والمفاد والحق
في غفلة عنه وان شئت التفصيل في هذا المقام خارج الى محله
على شرح التعديلات التي للفاضل المحقق السند على اعين ملك
كما انتم اعلم انه ذكر الاستدلال الصحيح للوعد على قديم سوره
بركانه في حاشيته على الحاشية الازعانية الواقعية ان
المجتمع العلوم هو العلم بمعنى الصورة الذي هو خبر التصديق والتقدير

على حصول الاشياء بانفسها فلا حاجة الى ذكره والضم المقصود ان
يشي على حصول الاشياء بانفسها فان مفاد ان التصديق
بكل شيء ارسشي كان سواء كان كنهيا شئيا او وجها لوجه لا يقع
على القول بالشيء والمثل فافهم والضم المقصود ان قد يقع الشبهة
باعتبار نفس التصديق مع غايله ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق
بكل وجه فجوهر ان يتبع لفظه كالتصديق وحققة وكما ان لفظه به باعتبار
وجهه ورسالة ان حقيقة الواجب يستلزم تصور بالكنية وانما يجوز
بالوجه ومما لا يفتقر اليه تصور او مدعا وانما يجوز بعدم فهمه اليها فغير
قبل عدلان كنه التصديق اليه من الاشياء فيخلق به التصديق
الضم ويرد عليه ان لا يفر من تعلق التصديق بالضم والتصديق به فالتعلق
بينها بما لا على من مقدمه الاكاد ووجه تغيرها اليها بما لا على التغير فيهم
استماع التقيضين والظلال اللانهم يدل على الظلال الماسم في
التباين النوعي وتعلق التصديق به وارجعته انما لا نسلم توافقا
بين التقيضين لان تقيض الاتصال وضع الاتصال لا القصر افر نسلم
نمالي من التقيض في التمر والاستعمال في ذلك ان كان المقدم معقبا
على المستلزم

على مستلزم المحل المحل واغترض به انه قد تقرر عند القوم المتقدم
بين الشرطيات مثلا المصلحة الموجبة يستلزم الالبه المصلحة و
مصلحة الموجبة يستلزم الالبه المصلحة ولا شك ان الاكاد
والاستلزام بين شيئين يستلزم المصلحة الموجبة والتباين بينهما
يستلزم المصلحة الاولي يكون محال الالبه المصلحة والثانية تفرعها
الموجبة فمفسر في الشرطين المذكورين يستلزم اجتماع التقيضين
التاقيضين اعني الالبه المصلحة والموجبة والمصلحة هو ما عساه
يعطى التحقيق بان الاستلزام المذكور في الامر المكنة المتحقق
في نفس مسلم عند الفهم واما في الامر بالمحالة فغير مسلم عند فانه
يجوز ان يكون الامر المستلزم بالنظر الى ذاته ليقضه كالمستلزم
ويستلزم التقيض لا يتعاينها تصديق التفرقة من هذا المصلحة
مع التباين بينهما فيسأل التقيضية الشبهة اعني تصور التصديق
يترجم اتحادا فيكون بالامر لكونه لا يتباين مع التقسام بعض المصا
الحقيقة باطله بالضرورة والظلال اللانهم يدل على الظلال الملائم واما
للمر حواله واما ضرورة الظلال فما لم يعدم العلة فحين

منه على ما كان
مقتضى ما كان
مقتضى ما كان

والذي في قولنا لو تصور العلم او كنهها يلزم ان يكون هناك اليقين
ان خير من الشبهة المذكورة ليست مثل القول المذكور لا يكون
منها علة فان معنى ما لا يتعلق تصور كنهه التصديق بل هو كنه
التصور من التصديق بناء على اتحاد العلم والعلوم فلا راد له علة متبعا
فان فرض تعلق تصور كنهه التصديق يستلزم كون احداهما علة للآخر
معلوما هو يستلزم احتمالها ان كانت ما كان ان فرض الحداد
الغير المتساوي يستلزم المكان المتكافئ التلخيص وهو مستلزم ليقينه
ان التباين ليس في القول المذكور بل في العلة من جهة انه يحتاج
في التقرير لا يشهد بان تصور التصديق عند الحصول للتصور
والعلم المتعلق بكنهه التصديق علم حضور لان علم التصديق انما هو صفاته الذاتية
علم تصور كنهه وروبان العلم المتعلق بالتصديق الحاصل للعرضة
الضمانية لنفسه علم تصور العلم المتعلق بما فيه اليقينية كما هو في العلم
بالعلم المتصور كونه تعلق التصديق به ذاتية هي هي المفرقة بين التصديقين
والتي هي ان العلم بالتصديق هو العلم من الفصل والقول بان التصديق
كيفية نفسية بسيطة خارجة عن المادة ولا صورة له وان كان

العلم

فهذا العلم من بان التركيب فلا يكون له ذاتية له ما هيته كلية
حي يكون العلم المتعلق به حصول لا يتبع من قبل المبدأ المتعلق بانها
من العلم بان التصديق يكون مركبا من الخبر الذي هو العلم بالتصديق
ومن الفصل كنهه لا يكون التصديق ذاتية ولا ما به كلية لغرض
للقائلين بان من الواجب ان لا يكون ذلك على ما هو عليه في العلم بالتصديق
وهو لا يقرر باعتبار التصديق هو المراد وهذا عليه بناء على القول المذكور لا يخفى
عليك ان حصل العلم من الشبهة باعتبار نفس التصديق ايضا والعلم
فرض ان تصور العلم كنهه تصديق بها فهاهنا العلم والنوم والنقطة لا تجري
خيارا على بناء قولنا على ما افترض به وان كان حصة العلم على كون العلم غير
الصورة الحاصلة فان غيره في العلم كنهه لا يخفى على النصف ان جعل العلم
من خارج عن اصل العلم في الواقع من العلم من ان العلمين
واجب بعضهم من هذا التقرير بان التصديق ليس علم فلهذا من ان يكون من
العلوم والموسم فانه اتحادا محصورا العلم المتصور من زوده المظهر في اليقينية
بان ذلك كنهه العلم بالتصديق كنهه العلم بالتصديق كنهه العلم بالتصديق
هو الصورة الحاصلة على العلم بالتصديق كنهه العلم بالتصديق كنهه العلم بالتصديق

العلم
بنا
بنا
بنا

بنا

والدين استهالي فتدبر سره ان العلقة والعلوق على مذهب المشايخ الذين القائلين
 بالجل الموقوف هو مضاف الى الهيئة التركيبية اعني الصفات الاجنبية بالوجود اما ان
 المعلول هو مضاف الى الهيئة فلهذا لا يحتاج الى الموقوف والامكان وهو ان
 الامكان بالوجود لا يحتاج الى مضافات لشيء الوجود الى الماهية كالهيئة
 لا يتغير نفسها فالعلوق بالذات هو مضاف الى الهيئة التركيبية والماضية من حيث
 هي معلول والموقوف بالعرض والذات العلقة هو مضاف الى كونها اشياء عالم يكون
 موجودا لم يكن موجودا لم يكن موجودا لان يكون موجودا فلهذا لا يكون موجودا كما لا يخفى
 على من مارس الفلسفة فاحتمل لا يحتاج الى اجواب والوجود سببا او بالذات او بالغير كهيئة
 لشيء الوجود الى ما به فثبت ان العلقة العلم لا يكون مضافا الى الهيئة التركيبية واما
 ان العلقة المعلول لا يكون في ظرف وادراك اشياء عالم كونه حقيقة في ظرف الامكان
 ان يكون غيره فثبت ان الهيئة التركيبية من الله والوجود في حقيقة العلم كهيئة
 ان يضاف الى العلوق على ما هو في الخارج لانه باعتبار ما به بالذات موجود في الخارج
 لان العالم بالماضي خارج عن العلم والضاف الى الوجود على ما هو في الذات لان العلم
 باعتبار ما به في الخارج لان العالم بالماضي خارج عن العلم والضاف الى الوجود على ما هو في الذات لان العلم
 يخفى في ظرف من العلم والماضي لا اعتبارا له سببا وكذا يكون العلم كسببا وكذا يكون

المعلول

المعلول لا يتغير بغيره فثبت ان العلوق على مذهب المشايخ الذين القائلين
 بالجل الموقوف هو مضاف الى الهيئة التركيبية اعني الصفات الاجنبية بالوجود اما ان
 المعلول هو مضاف الى الهيئة فلهذا لا يحتاج الى الموقوف والامكان وهو ان
 الامكان بالوجود لا يحتاج الى مضافات لشيء الوجود الى الماهية كالهيئة
 لا يتغير نفسها فالعلوق بالذات هو مضاف الى الهيئة التركيبية والماضية من حيث
 هي معلول والموقوف بالعرض والذات العلقة هو مضاف الى كونها اشياء عالم يكون
 موجودا لم يكن موجودا لم يكن موجودا لان يكون موجودا فلهذا لا يكون موجودا كما لا يخفى
 على من مارس الفلسفة فاحتمل لا يحتاج الى اجواب والوجود سببا او بالذات او بالغير كهيئة
 لشيء الوجود الى ما به فثبت ان العلقة العلم لا يكون مضافا الى الهيئة التركيبية واما
 ان العلقة المعلول لا يكون في ظرف وادراك اشياء عالم كونه حقيقة في ظرف الامكان
 ان يكون غيره فثبت ان الهيئة التركيبية من الله والوجود في حقيقة العلم كهيئة
 ان يضاف الى العلوق على ما هو في الخارج لانه باعتبار ما به بالذات موجود في الخارج
 لان العالم بالماضي خارج عن العلم والضاف الى الوجود على ما هو في الذات لان العلم
 باعتبار ما به في الخارج لان العالم بالماضي خارج عن العلم والضاف الى الوجود على ما هو في الذات لان العلم
 يخفى في ظرف من العلم والماضي لا اعتبارا له سببا وكذا يكون العلم كسببا وكذا يكون

التي التواضع لا اعتباري بينهما بان حلقته عافيه حركته معينة في النظر

وغير معتبر في الكمال حيث تفصيل ما بين ما جامع بينهما فيكون عليه بقرينة
باعتبار وهو السراطين في الزمان فيسببها من سائر الافاضل وبيان المطلوب بالعلوم
والمطلوب في الكمال واما بمجموع كليات الطلب وقد تقر بأن المطلوب تابع للمطلوب في
الكل واما بمجموع ان حصل كين يعرف ان المطلوب وكيف يتم في غيره قال شراح المطالع
ان اشبه ارجو على المطلوب التصديق انما هو في الحقيقة المطلوب التصديق وهو التصديق
من ثم يورد على ذلك الى ان يكون انما هو في الحقيقة المطلوب التصديق انما هو في الحقيقة
بالتصديق في الحقيقة او في الحقيقة معلوم بحسب التصديق بحسب التصديق فلا يمنع من ذلك
التصديق ان يكون عليه بحسب التصديق بحسب التصديق انما هو في الحقيقة المطلوب التصديق
حقيق في الحقيقة وخصم ما هو على ذلك الوجه ان الخصم في التصديق كما لا يخفى على من
انما بمجموعه انما هو في الحقيقة معلوم من وجه ووجه انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
المعلوم المطلوب والمطلوب في الحقيقة انما هو في الحقيقة معلوم من وجه ووجه انما هو في الحقيقة
فليس ملازم او لا فان لا على الحقيقة المذكورة في الوجه بهذا ان الوجه في الحقيقة ليس هو المطلوب
باعتبار الطلب فان الوجه بالمعلوم وجه في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
يعني انما هو في الحقيقة الوجه بالمعلوم معلوم من وجه انما هو في الحقيقة الوجه بالمعلوم
المعلوم معلوم من وجه انما هو في الحقيقة الوجه بالمعلوم معلوم من وجه انما هو في الحقيقة
اختلافه في الحقيقة فلو انما انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
فقد انما هو في الحقيقة معلوم من وجه انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المقررة الى مجلس الشيوخ في تاريخ الغرض من اقرار القانون عليها طبقاً

4

[illegible]

مجلد اول از کتاب "فتاویٰ خردی علی الجوامع المطلقه" بیرون می آید (۲)

31

۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰

در کتاب الفقه من علی بن ابی حمزة
در کتاب الفقه من علی بن ابی حمزة
در کتاب الفقه من علی بن ابی حمزة
در کتاب الفقه من علی بن ابی حمزة
در کتاب الفقه من علی بن ابی حمزة

من السهل المنطقية بل من سبيلها وان اراد به التصديق شيئا سريعا
 تلك الاشياء العقلية الاولى اذ كانت في نفس المنطق لا من الجاهل بل من
 من وظائف الفلسفة الاولى بحث عن احوال الموجودات اذ كانت تبين من المفاهيم
 التصورية تدور في الكليات وتجزئ في الذاتيات والوحدة لا غير كما تدور في مفاهيم
 وان المفاهيم العقلية تدور في الكليات العقلية وحدها وشرطية ونقيضا وحكم لا غير ذلك
 ما وقع موضوعا في قسم التصديق وليس على المنطق ان يتناولها شيئا غيرتها التي هي من
 البداية التصورية وان اخرجت من حيثها كان ذلك سبيل نقلها من حيثها
 من علم الى علم اخر فائدة بل ليس على الان بحث عن احوال العقول التي هي من جهة الالهي
 القول في صريح ذلك المنطق ان المنطق يبحث عن الالهي والعقل الذي له خلق الالهي
 وشاؤها بالذاتية والوحدة والجنسية والخصائية والفرعية فان كانت لها من جهة الالهي
 التصور اذ تتركب بعضها من بعض يحصل احد الرسم وكذلك يبحث القضايا فان الامور المذكورة
 فيها من كون القضية حملية وشرطية متصلة ومفصلة ونقيضا وحكم اعراض ذاتية لها
 ودخول الالهي ومخرج عنها وفي الموت اثبات الحول للموضوع فكيف يتم ان ليس
 اثباتها للاشياء بل تصوراتها الان يقال ان الطريق المذكور في البحث طريق التناهي من
 حين على المقدمات واما طريق البحث عند القدماء في نفس الاشياء على هذه العقول
 الثانية وهو بحث عن اعراض المذكور بان يكون ان يكون بعض احوال الالهي عرضا
 لبعض احوالها فيكون موضوعا محمولا باعتبار ان لا ينفك عن ان التميز المذكور في موضوع

الطبيعية

العلم بعيد عن ان اعراضهم ليس باعتبار حمل بعض احوال العقل الثانية على بعض
 فقط بل باعتبار حملها على العقول الاولى التي هي هذه الكليات والاشياء العقلية تبه ودر
 مذهب التمييز بانهم ان اعراض العلم التصوري والتصديق مع بعضها من حيث هو من ان
 لا يخرج المنطق باعضا عن الاعراض الثانية لعل لان محولاتها لا تلحق لمعناها من
 حيث هو من جهة خصوصية بل لادخالها كما لا يخفى على ما من الاعراض المنطقية وان
 عنوانها ما صدق عليه من ان يخرج جميع العقول التي من شأنها الالهي من موضوع المنطق
 وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عن احوال العقول التي هي من جهة الالهي
 النطق وقولنا العلم يتغير في كل تغير حادث وهذا ظاهر جدا فبذلك العقول الثانية
 فان لما لها ما صدق عليه من النطق لكونها متعلقة بل التي من شأنها الالهي على
 كبري بحث ينطبق على العقول الاولى ويتعد أحكامها اليها فان حصل هذا العلم انهم
 اخذوا طبائع الاشياء مجردة واعتبروا عوارضها العقلية الكلية التي لها مدخل في الالهي
 ومع المصروفات الذاتية وكما ان على تلك العوارض احكاما كلية وهي الالهي التي يتدرج
 احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان نعلم احوال الطبائع المحفوظة في باب الالهي اذا جازنا
 في احوال العوارض وحدها كونه المنطق قانونا متداخلا بحسب الفصل من اوله فمضمون
 العقل الثانية فاذ احكام عليها بالالهي لا ينفك ولا يشترط شيئا كما يجوز ان وانما
 مندرج تحت مضمون تلك الكليات وكذا اعلم ان الالهي الالهي تنعكس كنهها
 عرفنا ان قولنا لا شيء من الالهي بل بحدوثها تنعكس المنطق لا شيء من الالهي وانما

فقه حجاز

اعني العقول الاولى فهو حق لا شبهة فيه وان ارادوا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

انها لها احكامها حقيقة وتقدر تلك الاحكام منها لا العقولات الاول كما يدل
عليه كلام اللاحقين المذكورين فاشتهت مشكل جدا والمتأخرون ان ارادوا
بموضع العلم المتصور والتصديق ما يرجع بالآخرة لا الشئ الاول من
مراد المتقدمين فهو اليهم حق لكن العدول الى الاعم خطأ وان ارادوا
غير ذلك فلا وجه لصحة ما فهموا والصف لم لا بد من تحقق قيد كحشية الى آخره
في موضعيات العلوم فاعلم ان معنى الموضع اعني ما بحث عن خواصه
الذاتية يقض عن تعيين البحث والعرض فالجواب جبهوه متعلقة
بالعرض سواء جعل حشية تعقيدية او تعليلية كما يدل عليه عبارة الشيخ
حيث قال في اول الطبيعيات ان القيد في الموضع يجب ان
يكون منشا للعرض ويرد عليه انه ربما لا يكون للحشية دخل
في موضع اكثر العارض كما لا يبعد في موضع المطلق فانه لا دخل له

في عروض الذاتية للكلية والجسمية والفضلية للذاتية بل هو حاصل بعد
 عروضها في شرح المواقف نعم تجد ان حيثية لعلق اثبات العقائد
 الذاتية لا مدخل لها في عروض القدرة مثلا للمعلوم الذي هو موضوع
 علم الكلام فليدبر عرضا ذاتيا لمن تلك الحيثية والكان بحث التكلم
 عن قدرته تعالى لا ثبات عقيدة وبنية انتهى وان لم يلزم ان لا يكون
 شبه حيثية العترة والمرضى في موضوع القلب والكوكرة والسكون في مو
 ضوع الطليع والايضا في موضع المطلق من الاعراض المبعوث عنها
 في العلم ضرورة انها ليست ما يعرض للموضوع من جهة نفسها ولا لزم
 تقدم الشيء على نفسه لان ما يعرض للشيء للشيء لا بد وان يتقدم
 على العارض والشبهة الجواب عن الثاني ان المراد من حيث المكان
 الصفة والمرضى والكوكرة والسكون والايضا وهذا الاعراض مع
 الجواب المشهور ذكره الفتاوى في التدرج ثم تعتمد ان الحيثية متعلقة
 بالبحث لا بالعرض حيث تقدم التحقيق ان تيد الحيثية المتعلقة بالبحث
 بحيث ان البحث يعرض للحيثية في جميع المباحث هو ككلها بحسب تناسبا
 في نظره للحيثية حيث عند الله ولا فله هذا التحقيق ينبغي الاعراض
 الاول وان لم يذكره ولم يشر الى ذلك ثم العلم من سياق الكلام انه جواب
 عن الاعراض الثاني في غير غير ان لا يعرض للشيء للشيء من جهة نفسه كذا

في الجواب عن الثاني

البحث عن الشيء من جهة نفسه فلا اعتراض باق داخل السرة الاول
 الى هذا التحقيق ان ان اعتبر كون القيد مثا العرض في نفس الامر
 يلزم ان لا يكون منسوبا للمحيط من الفن وان اعتبر كونه مثا لاعتقاده
 البحث سر اكلان مثا لغير نفس الامر ام لا فهو راجع الى البحث
 فجعل قيد البحث اولى واعترض الفاضل الجليل عليه في حاشية على شرح
 الوانف وتبعه الفاضل الدهود بان اذ الكيفية القيد الحيثية مغل في
 العرض ثمرة الاحوال عارضة للبحث المطلق وللوضع ليس القيد
 والعروض الذاتية للمطلق غريبة للمقيد فيلزم ان لا يكون البحث في العلم
 عن العروض الذاتية لموضعه فلما لم يفت الشرح الذي قد سره
 لا التحقيق المذكور في دفع الاعراض الاول بل ان رده الى رده
 كما لا يخفى على المتأمل في كلامه انتهى بمحصل القول لا يخفى عليك ان
 اراد بالعرض القيد بالحيثية ان الحيثية قيد للعرض في نفس الامر
 فلهذا لم يسم ان للموضوع مقيد بجهة الشيء بل هو احوال الكلام وان اراد به انما
 قيد للبحث مقيد في نظر الباحث بالحيثية المذكور فالمقيد بهذا المعنى
 سلم كونه لا يلزم البحث عن العروض الغريبة للمقيد فانهم
 وتاموا ما عدا هذا وتام الكلام وان انضمت الى التطويل لكنه لا يخفى عن التحقيق
 اني تحصل لم يحرم من سبقتان الشرحين والماول من الطالبين

في الجواب عن الثاني

ان يزود به دعائهم المستجاب والى الله الرجاء لا سبيل الا الى الله
 يطلب به التصور والتصديق ليس مطلباً بلكه والفقه والمهات
 المطالب من اصولها اربع ما دلت وحل ولم فاما يطلب التصور
 بحسب شئ الاسم فيسمى سادته لان المطالب بها شئ ففهم الاسم
 الذي لم يعلم وجوده وماية سمى الكائنات لما حيت في نفس الامم لا يوراد
 فيه تحصيل الصورة ابتداء او معرفة ثابته بعد ذلك العا عن ملكة وحصولها
 في كونه ثابته فالادل ليس نوعاً اسماً والى الله انظروا ولو جعل مطلب
 ما انت ردت مختصاً بالاسم ينبغي ان يحصل ما ثابته اقسام حقيقة
 واسمية ولو قيل ان يجب الحقيقة لتحقيقه لان المطالب بها بيان
 ماهية الشئ الذي علم وجوده وتحقيقه والفرق يسمون الشئ الموجود
 في الخارج حقيقة لتحقيقه فيه فلذا ليس مطالباً بها حقيقة
 والتعريف حقيقياً ثم التعريف الاسمي والحقيقة كل منهما
 حد ودرسم تام وناقض ثم اعلم ان كان المعبراً تعريفان المذكورين
 الوجود انما جري كما هو الظاهر من كلام اكثرهم فالصبر ما
 لا يمتلئ به حية والوجودات الاتزانية التي منها ما هو خارج
 وبأبجمل المحدثات انما جريته كلها يصح التعريف الاسمي للحقيقة والبرهان
 انما جريته تصح كقول التعريفين وان اعتبر الوجود النفس الامر كما هو

في العلم

عليه كلام الحق التقادرات في التلويح وافتقارها الى التقادير
 ايضا فالمقدمات النفس المعنوية تصح ككلام التعريفين والاعوار
 لتعريفهم بحسب اعتبار العقل كاللذات في التعريفين تصح بحسب
 فقط واما اعتبارها في الموضوع بحسب الذات فان لم يعتبر دخل
 الية الاجسامية فيكون كل منهما موجوداً في اعتبارها على اعتبارها
 في الية الاسمي فقط ويعبر عن كلام البعض ان الوجود المعنوي لا يمكن ان يكون
 حقيقياً او زعماً ثم علم ان الوجود العا عن النفس هو الاسمي وهو
 لا يقبل تعريفه اذ لا يقدح في ما له قل الوان في موضوع الاسم بآراء اسودا
 لمحققين جرداً فيقتضي ما له قل الوان في موضوع الاسم بآراء اسودا
 بقسط من ادعائه بالاولى او بالثانية وفي التلويح وهو الاسمي
 بين العينية مع العلم بالاسمي متروكين ولعل شئ وانهم يعلمون
 انظروا الى ما هما بين الحقيقة من شئ من تلك الشئ في علم
 يعرفون الحقيقة معنيين اهما تحصيل الصورة الغير الى علمه وهو
 والمقابل العقلي وتبينها تحصيل الصورة الغير الى علمه للشئ الذي
 هو وجوده وهو المقابل الاسمي لكن هذا غير مختص بالاعتقاد فان
 عدم اكثر من كماله ليس وعي يبدل من كماله عدم الفرق بينهما
 فخطأ فخطأ لا يكون انما هي مختصاً بتحصيل الصورة في الذم

كل ما كان في العلم
 من ما لا يتصوره ذلك
 من ما لا يتصوره ذلك

وغير ذلك من الامور المتزاوية وليس في وضع الفاظ تفاوت وذهب المحققون
 من المتأخرين كالمتكلم والسيد الزاهد وغيرهما الى انها منزهة عن المعاني
 من حيث هي وقد اولى الاولان اليه ويرد عليه ان اشكال المذكور ان كان
 يقابل لعل فغيرهم ان بعض اللفظ وان كان امر شخصيا فاجيبا او ذهنيا لكن لم
 يلاحظ عند الرضوخ كونها جيبا او ذهنيا فلفظية مشددة من حيث الذات الشخصية
 سواء وجدت خارجا او في الذهن وان كان وجوده في الذهن محلا للارتباط لكن
 لم يبرز في الرضوخ كونها خارجة وكذلك اظهر الشخص الذهني وهذا من كون اللفظ
 موضوعا للعلم من حيث هو قطع النظر عن خصوصية كآلية وانسانية وهذا
 كما ان اللفظ لا يمتنع كغيره من العقل كشدة الخارج بالنظر الى نفس مفهومه من
 حيث هو ولم يلاحظ حاله النفس الامر في اللفظ على تمام ما وضع له من كونه
 مطابقا وعاكسا من حيث هو كذلك تعين وهو لازم للحالة المركبة حمل
 بعض الاشياء على هذا الكلام على التفسير بالذات بل في المطابقة والتعريف كما برهنته
 معهم الزام حيث قال وهذا الذي مما قاله بعض الكتب انها متحدة بالذات
 متغايرة بالاعتبار أشهر قول الراد في بعض الكتب المسلم لم يطلع على انكاشية اللفظ
 في هذا المقام حيث قال فانهم اخرجوا في فهم الكل وهو ما استدل بالذات متغايرة
 بالاعتبار كالمعنى والشيء فتفكر في الترتيب بين الكلامين الشخص واحد سيما في كتاب
 واحد اولى من مملو على المناقشات فلهذا ان اللفظ لازم لمصداق

قوله في الجواب

نحو لا على حقيقة عند الحكم بل المطلق ترسعا ومجازا باعتبار تغاير الاعتبارية
 كما حمل لفظ الترتيب في السلم على الترتيب تعالى بين الواجب حيث قال في هذا المظهر
 من هذا المقام ان الصورة الواحدة يجوز تحليلها الى حقائق مختلفة ونظيره علم اليك
 تمام اجماليا بسيطا وما يتعلق به تابع فتوسع انتهى نعم ويرد عليه ما ورد في كتابه
 كمال الملا والذين يسمونهم بمراد في تعليلاته على الكتاب المذكور من ان معنى ان
 الطائفة والتعريف ان اللفظ المركب المفرد ملتفت اليه التفات واحد اعتدافا بالكل
 بالذات وبكيفية وبالعرض لان هناك واحد حقيقي يتمثل الى الصور المتغايرة في
 تحليل الواحد الحقيقي الى حقائق مختلفة بل تحليل الواحد مجرد عن التفات
 المتعلقة به الى حقائيق واما في ذلك فلهذا في علم الباري تعالى علما اجماليا يستلزم
 تعدد العلاقات مما لا يسيطر شيئا غير محصورة وليس هذا تحليل واحد حقيقي ولا
 واحد انتفاي الى اقسام المتغايرة فالنظر في موضوع ثم لاعتبار اذن لا القول با
 التوسع فان تبعية ما بالعرض لا بالذات ليست من باب التوسع كيف وان فهم الجوز
 ليس الا من فهم الكلي ليس الا بالقصد الا لا يمكنهم لزوم التعريف للمطابقة وتبعية
 لها حقيقة لا ترسعا ومجازا انتهى بحصوله وان شئت بتحقيق الدلائل التعريفية
 من جهة ان فهم المعنى التعريفية هل هو قول فهم الكل او لبدء وهل هو متوحد فهم الكل
 بالذات ام لا فاعلم ان في شرح المطالع فالتعريف والزام يستلزم المطابقة لا مجازا
 تأنيها اياه والنتيجة من حيث هو تابع لا يرجع بعد ذلك المتبوع وانما تبعية ما كجيشه

ثم اعلم انه اذا اطلق لفظ الكل فم كونه في ضمن فم الكل بذكره ثم اذا
 لوحظت القرينة المانعة من ارادة الكل يدرك كونه مراداً في هذه الصورة
 ان كان فم كونه عند ملاحظة القرينة هو الفهم الاول ولم يحصل عنه ملاحظة فمهم
 كما ذهب اليه السيد قدس سره في حاشية شرح الشيخ المخلص فحذف الدلالة عند الميزان
 قبل كون كونه مراداً القرينة وبعد كونه مراداً القرينة كالدلالة بعينها ملاحظة فمهم
 لصيرورتها قضية وعدم تغيرها فافهم بطون الدلالة على المعنى الجازية في
 كما يظهر من كلام اكثرهم وما ذكره السيد قدس سره من ان الدلالة لا يكون ملاحظة لان
 الفهم الاول باق بعينه والقرينة لا تعلق لها بالفهم في مثل هذه الجازية فتدفع لان كان
 اراد ان الفهم الاول باق بعينه ولم يتغير احد من احواله لصيرورته قضية بعد ما كانت
 ضمناً وان اراد ان باق من حيث الذات فم كونه لا يتغير في كون الدلالة القرينية
 لا متغايرة ضمناً والقرينة وان لم يكن لها تعلق باصل الفهم لكن لها تعلق بالفهم
 الصفي لان صفة القضية يحصل بها والفهم يحصل عند ذكر القرينة فمهم آخر للجزء
 كما هو الظاهر لان المعبر في الدلالة هو الاتفاق والاتفاقات الدلالة لا الفهم لا بد من الحقيقة
 كما سيأتي ولا شك ان كونه صانعاً لشيء اليرورة اخرى بمرتبة الازالة في تحقق
 الدلالة فان قالوا لا قبل ملاحظة القرينة فمهم اولاً ملاحظة فمهم اولاً ملاحظة فمهم اولاً
 ان ذلك الفهم والاتفاقات لا يحصل من القرينة وحدها بل من القرينة مع لفظها فمهم من
 قبيل دلالة اللفظ على الاتفاقات لا على القرينة كونه فمهم اولاً فمهم اولاً فمهم اولاً

من اللفظ

من اللفظ وحده وبعده صانعاً لشيء اليرورة من اللفظ او سطرها وقس على ذلك
 حال الدلالة القرينية في الجازية ان كان فمهم الاول فمهم الاول فمهم الاول فمهم الاول
 اللازم البين بالحق في القرينة يدل على كونه مراداً وانما عند اهل العربية
 في قولهم ان كونه مراداً في القرينة يدل على كونه مراداً وانما عند اهل العربية
 في قولهم ان كونه مراداً في القرينة يدل على كونه مراداً وانما عند اهل العربية
 في قولهم ان كونه مراداً في القرينة يدل على كونه مراداً وانما عند اهل العربية

فالدلالة على كونه مراداً كان فمهم عند ذكر القرينة هو الفهم الاول او فمهم آخر
 اللازم البين بالحق في القرينة قبل كونها مراداً في القرينة والقرينة فانهم يجهلون
 في ضمن البينة عن كيفية الدلالة القرينية والقرينة من الموضوع وانما فيقولون ان
 المطابقة لا تجزئ فيها مراتب الموضوع وانما فيقولون ان مراتب الموضوع لا تجزئ فيها
 القرينة والقرينة الجازية بين المرادين تامل وتفكر فان هذه حقيقة شرعية
 بعد ما يطلع عليها احد من اهل عصرنا والمراحل من الظالمين ان يذكر في بعض
 المستجاب على كمال التزام ولا بد من ملاحظة معجزة عقلية او عقلية اعلم ان التبر
 عند الميزان بين الالتزام اللازم البين بالحق في القرينة وعند اهل العربية الالتزام
 مطلقاً فان يترتب عن الموضوع له وانما فيقولون ان مراتب الموضوع لا تجزئ فيها
 حصول الموضوع في الزمان حصوله في الزمان او حصوله في الزمان في الزمان في الزمان
 عند ذكر التزام الفهم الجازية خارجاً عن الموضوع له وغير باق في الحق في الحق
 فمهم من اللفظ بعد ذكر القرينة لا قبلها وانما فيقولون ان مراتب الموضوع لا تجزئ فيها

حقيقة ان كانت جلية القدر فاعلم ان لما كان الالف قواعد المنطق اعتبارا لكونه
 في الدلالة كونه عقليته كونه اعتبارا لظهور العقلية في الدلالة وعرفوا الدلالة
 اللفظية الوضعية بغير اللفظ بحيث يتاخر اطلاق فهم منها الحق عند العلم بالوضع فلما
 شتر طوا الزعم الذين يجهلون الاخص في الدلالة الاتساعية ويرادهم من العموم كما ذكر السيد
 قدس سره في موضع شرح المطالع هذا انما هي النفس وانما لها من اللفظ الى المعنى
 كما تدل عليه عبارة الشيخ لا يعلم حقيقة الابدان والايام ان اللفظ اللفظي اذا اطلق
 مرارا متتالية في الدلالة الاولى وليس كذلك فلما كان الالف اقرا عند العرب
 اعتبارا بكونه لان قواعد اكثر منه ولا يخرج منها عن الجارية والكفايات
 ولا يخرجها من القرينة الدالة على المعنى المراد فان الفرق بينهما باعتبار ان
 في الجاز من القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له دون الكفاية في اللفظ قد يلبس
 المعنى الجاز والكفاية وقد لا يلبس عليهما باعتبار وجود القرينة وعدمها كقوله
 البرية على كبرية في الدلالة وعرفها بغير اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى
 فلذا لم يشترطوا الزعم بالمعنى المذكورة في الدلالة الاتساعية بل اعتبروا اطلاق الزعم
 الذي يجهل سواء كان عقليا او حواسيا او عرفت هذا فاعلم ان هذا مذهب اهل البنية
 لا يخرج شيئا من الدلالة عن كونها دالة او لا على مذهب المنطقيين غير و عليه
 الجاز والكفاية لا يلزم وجود الزعم الكلي عرفت ان اللفظ اسما في قوله كانت
 اسما في الكلام يدل على ارجل الشجر وفي قوله كانت اسما في الكلام يدل على

اللفظ

الحقيقة انما كانت جلية القدر فاعلم ان لما كان الالف قواعد المنطق اعتبارا لكونه
 في الدلالة كونه عقليته كونه اعتبارا لظهور العقلية في الدلالة وعرفوا الدلالة
 اللفظية الوضعية بغير اللفظ بحيث يتاخر اطلاق فهم منها الحق عند العلم بالوضع فلما
 شتر طوا الزعم الذين يجهلون الاخص في الدلالة الاتساعية ويرادهم من العموم كما ذكر السيد
 قدس سره في موضع شرح المطالع هذا انما هي النفس وانما لها من اللفظ الى المعنى
 كما تدل عليه عبارة الشيخ لا يعلم حقيقة الابدان والايام ان اللفظ اللفظي اذا اطلق
 مرارا متتالية في الدلالة الاولى وليس كذلك فلما كان الالف اقرا عند العرب
 اعتبارا بكونه لان قواعد اكثر منه ولا يخرج منها عن الجارية والكفايات
 ولا يخرجها من القرينة الدالة على المعنى المراد فان الفرق بينهما باعتبار ان
 في الجاز من القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له دون الكفاية في اللفظ قد يلبس
 المعنى الجاز والكفاية وقد لا يلبس عليهما باعتبار وجود القرينة وعدمها كقوله
 البرية على كبرية في الدلالة وعرفها بغير اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى
 فلذا لم يشترطوا الزعم بالمعنى المذكورة في الدلالة الاتساعية بل اعتبروا اطلاق الزعم
 الذي يجهل سواء كان عقليا او حواسيا او عرفت هذا فاعلم ان هذا مذهب اهل البنية
 لا يخرج شيئا من الدلالة عن كونها دالة او لا على مذهب المنطقيين غير و عليه
 الجاز والكفاية لا يلزم وجود الزعم الكلي عرفت ان اللفظ اسما في قوله كانت
 اسما في الكلام يدل على ارجل الشجر وفي قوله كانت اسما في الكلام يدل على

لفظ

بجلاف العرض فانه يصف وجوده لا يصدق على الجرم المذكور ان موجوده في موضع
واللفظية من هذا القبيل فلا يصدق على الجرم المركب منه اللفظ وغيره ان
اللفظ لم يجعل اعتبار القرينة حيثية تقليدية للدلالة كما لا وجه لاعتبارها بغير
فانما يجوز ان يكون اعتبارها كاعتبارها من غير جعل اعتبار القرينة حيثية تقليدية
او يقال ان اللفظ اسد مشدود موصوف للشيء المجازي بشرط القرينة فالقرينة شرط
الوضع والدلالة لا فخره في واقع يتحقق اللازم الكلي في المجاز مع كون القرينة
عن الدلالة كذا ذكره السيد الهروري في الحاشية اجمالية حيث قال فيها ان دلالة
اللفظ الوضع الملازم على اللازم من قبيل الدلالة المطابقة باعتبار الوضع النوعي
واعتماد اللازم والكيفية في مطلق الدلالة الوضعية واللفظية لا ينافي ذلك فانه
اعلم ما هو بجرم الوضع وما هو بجرم القرينة وقان في التبيين وذكره بان يتركز القرينة
شرط الدلالة لا فخره في الدلالة ولا لا يتصور وضعية لفظية وهي هنا شيء آخر وهو
ان دلالة المجاز والكيفية مطابقة عند الميزانيين كما هو مضمون في كلامهم
من حيث قالوا لا يرد عليهم ما هو المعبر عنه اصل العربية من الدلالة التخيلية
والاثرية اعني الدلالة على الشيء المجازي والكيفية فانها لا تختلف عند
في المطابقة لكن كونها مطابقة بشكل لا ان جعلت مطابقة بالشيء الغريب
اي موافقة اللفظ للوضع المراد وما ذكره او اطلق على كون اللفظ والوضع تمام
ما يستعمل فيه وقصدي في هذا عن اصطلاح القوم والكلام معهم في وجه

مطابقة

مطابقة بالشيء المصطلح اعني دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فالعلم ان ذلك
لان العلم من كدم القوم ان الوضع المجزئ في الدلالة المطابقة هو الوضع المجزئ الحقيقية
والمجاز ابتداء ونهاية ولا يخفى ان الوضع المجزئ الحقيقية عبارة عن تعيين اللفظ
بشيء بنفسه ليس بالقرينة بآراء المعنى سواء كانت وصفا شخصيا او نوعيا لا تعيين
بآراءه مطلقا او سواء كان بنفسه او بالقرينة فالدلالة بالوضع النوعي المجزئ المجاز
كيف تتركز مطابقة كذا ذكره السيد في حاشية النول وظلمة الكلام انه لو اعتبر
في الحقيقة مطلق الوضع سواء كان بنفسه او بشرط القرينة لم يكن في اللفظ مجاز
عن الحقيقة بل كل ما يرضى انه معنى مجازي يكون حقيقة العلم ولم يقل به احد
وان اعتبر الوضع بنفسه كما هو مذهب القوم على الاثرية في المجاز حقيقة كذلك لا يكون
فيه دلالة مطابقة للعلم وما قاله الفاضل الامير في حاشية كتاب المذكور في موضع هذا
الاغراض من ان القرينة الشخصية او النوعية انها غير شرط الاستعمال ليس بمعتبرة
الوضع لانه ليس له في وجوده بوجه واحد ولا يخص عن هذا الاغراض الا ان يلزم ان
الوضع في الحقيقة والمطابقة ليس على شيء واحد بل الوضع المجزئ الحقيقية بل هي تعيين
اللفظ المعنى بنفسه وفي المطابقة العلم منه او يلزم ان القرينة الحقيقية مطلق الوضع
ومجازية المجاز باعتبار الوضع الاحيائي لكن الكل خلاف العلم وانما هو مذهب
الطائفة لا ينفردون عن التكلف بل يختلف مذهب اصل العربية فانه قال فيها
انهم لا يرون ان جعل الشيء المجازي بغيره محال باعتبار الوضع النوعي او بعد الدلالة

المجموع المركب من اللفظ والقرينة كما احتاج الميزانيون اليه لما ثبتت لزوم
 الكثرة الدلالة ثم اعلم انه ذكر اكثر ان خريفه كالحقق الدواني وراعه الدقيقين
 ومن تبهم ان الدلالة التفصيلية الوضعية تابعة للقصد والارادة عند كل صورة
 يختلف الميزانيون بان الامر بالعكس لان تبعية المذكورة منسوبة لا اشياء
 الرئيس فان المحقق الطبيعي نقل هذه التوقف في شرح الاصل اذ ان من شفا
 سوادا ولو مطلق الدلالة كما يلى عليه عبارة الحق في الناقلة او المصلحة وروا
 الدلالة لما كانت وضعية بيقينية ان يثبت تامة للعرض للارادة فانما يكون
 بانها من سواد اللفظ وكن عليه بالوضع متعلق منها سوادا لارادة اللفظ اولاد
 بالدلالة سواء كانا قول بغير الدلالة موقوفة على الارادة بالاسماء المتضمن والارادة
 وهذا لا يرد كونه الى كونه الطول في شرح المطالب والموقع في كتب العربية لهما اود
 لا اعتبار الارادة في نفس فهم الشيء من اللفظ بل العلم بالوضع في اهل العربية بانواعها
 احوال اللفظ الواحد من مادته بطرق مختلفة في الوجود وانما غاية الامور ان اللفظ عند كل
 السبب تدل على ما فيه شرح المطالب هو الدلالة على الارادة والكلام في مطلق الدلالة اصل
 الدلالة متبعة في فهمها بالارادة ثم اعلم ان الميزانيين لما اعتبر الوضع المسمى للشيء لانه متحقق
 للزوم لكل الخبرة الدلالة وحيث ان الدلالة على الشيء لانه في المطالبية كان اللفظ الازد
 مطلقا عندهم واولاد اللفظ المطالبية سواء كانت مادية او وجدانية او لازمة او غير لازمة
 للشيء والارادة او سوادا متبعة في فهمها والارادة ثم تبهم لارادته كماله والملازم في كل صورة

كلامهم

فلما يتجسروا اعتبار الوضع بشرط المعنى القرينة الى الجاز فالارادة على كونه والارادة مجازا
 واصلها عندهم في التعيين والارادة ان اللفظ فيها عند كل هو الدلالة على كونه والارادة ان من ان يكون
 اراد او غير اراد فلا يخرج على وجهه من الدلالة عندهم ان اللفظ على كونه والارادة ان من ان يكون
 ما هو اللفظ عند اهل العربية المتضمن والارادة ان اللفظ على كونه والارادة ان من ان يكون
 بينهما عند غير من الميزانيين وقد انقضت ما ذكرناه ان ما هو اللفظ في كتب المتأخرين ان ما هو اللفظ عند
 العربي من التعيين والارادة في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 انها وادان على اللفظ في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 كيف وان اللفظ الذي في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 قد لا لا كونه والارادة في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 فانما اشرت اليه في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 على هذه الصورة فمن الجائز ان اللفظ في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 المطالب الذي في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 قد خرج على كونه في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 الوضعية في السبب المذكورة في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 في فهم الدلالة التي في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 للزوم في كل صورة في قوله على الالفين وما هو اللفظ في قوله على الالفين في قوله على الالفين
 مطلقا عندهم واولاد اللفظ المطالبية سواء كانت مادية او وجدانية او لازمة او غير لازمة
 للشيء والارادة او سوادا متبعة في فهمها والارادة ثم تبهم لارادته كماله والملازم في كل صورة

2

[illegible]

مما يتبين من حقيقة دلالة اللفظ البقية لاداء الفعل في موضع البقية من
 موزونة ان اللفعل وضع على حاله لم يسهل وضع اللفظ في موضع
 البقية القوم مع عدم استقلال اللفظ البقية في الفعل كقولهم في موضع
 ان البقية موزونة عند الجمع النسبة وزنا وولاب على الزنا
 البقية مستقلة يحصل بدون ذكر اللفعل على كماله المستعمل عندهم
 وولاب على الجمع اللفظية غير مستقلة لا يحصل بوزن في اللفظ
 المذكور الا ان كانت في موضع قبل ذكر الفعل على لانه لا يكتف في موضع
 واللفظ ان اللفظ البقية لللفعل البقية نقل لانه النسبة الى اللفظ على المعنى
 ما عرفت غير ان اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 عن غير موزونة وانه غير موزونة في الحقيقة في اللفظ البقية مستقلة
 تنقل بغيره تنقل اللفظ البقية في اللفظ البقية في اللفظ البقية في اللفظ البقية
 لانه تنقل اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 في اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية

في اللفظ

كما ان اللفظ على ما حدث والنسبة على ما فرت كذلك اسم اللفعل
 ومنه الصفات المشتقة بل على حدث والنسبة الى الذات ما لم يكن كماله
 ما عرفت ومنه الصفات المشتقة لان النسبة في اسم اللفعل مثل ذات ما عرفت
 والنسبة الى الحدث فان في الصفات المشتقة الذات او لم تكن في اللفظ
 وفي اللفظ المشتق الا ان لم يثبت نسبة الذات مع اللفظ في اللفظ البقية
 في اللفظ المشتق على طرفة العين وكذا كذا والنسبة الى الذات لا يكتف في اللفظ
 البقية غير موزونة وغير مقصورة على اللفظ البقية في اللفظ البقية
 المخرج كذا ومنه الصفات المشتقة في اللفظ البقية اللفظ البقية
 كذا ما عرفت في اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 في اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 من طرفها عن اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 من العبارة على ما عرفت في اللفظ البقية اللفظ البقية
 في اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 في اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية
 اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية اللفظ البقية

باب وجوبها على الأمانة الجهرية من غير أن يكون لها على من عليها
كيفية القصد كما يفهم بعض علماء الجواهر على ما في الجهرية القاصرة
على أنها جهرية على جهرية الجهرية الجهرية القاصرة على باب الجهرية
أنه من جهرية العلل فانصف البعض باب الجهرية أو على ما تقدم من القاصرة
بعض الآخر على ما في الأصول والأدلة في باب الشيء واحد وهو نفس الأمانة
على ما في شرح المحقق ذلك على ما في حجة الشدة والصدق في باب الجهرية
فانهم يقولون أنها استغنى جهرية العلة فكيف يستغنى باب الجهرية
فكذلك على ما في ذلك يكون جهرية العلة من جهرية العلل على ما
في الشدة والأدلة القاصرة أن القورن والأدلة بأن يكون
القاصر بعض الأمانة على العلة القاصرة البعض الآخر ولا ضرورة
بأن يكون ثبوتها على بعض الأمانة بالنظر إلى أدلة البعض الآخر بالنظر
إلى غيره فإذا كان القاصر الجهرية القاصرة الجهرية القاصرة الجهرية
القاصر الجهرية الجهرية الجهرية القاصرة الجهرية القاصرة الجهرية
القاصرة الجهرية والأمانة القاصرة حقيقة وبالأمانة القاصرة الجهرية
باب الجهرية جهرية الجهرية من الأمانة القاصرة الجهرية

وإن تفاولا باللائحة وبهذا النوع جعل في الفرعية كان في الحن
فقد غير مستقبل بين حمل اللذة على الذات ولا يفضل البقاء
مستقلا حقيقة واحدة فلو كان جوهرا في رتبة علة الجوهري
لجاء على الجواهر ما لا يكون علة لها عند الرتبة الثانية حيث
يلازم جوهرا في الفهم خصوصه معانيها بين من أعد ما وقع الفهم
حضوره بها على الدليل بل في الشيء المنفرد على الزيادة لا يكون ما في الحقيقة
وما في الطبيعة الجوهري بل يكون في الخصوص حيث وجعل فيها في حيز الاحتمال
إلا الرتبة التي حيزه لأن تهم أن يحد رتبة التي يكون في الحقيقة
في العلة والباقي ليست في الخصوص حيث العقيدة والمنفعة حتى يلزم ما ذكره في
حيث إلى فخره على رتبة ذاتها تلك الباقية الجوهري عنه في حقيقة الذات
شدت وضعف ووزارت وانفصا في حد نفسه إلى غيره بخلاف الأمر الذي جهة
كان لها في بعض الرتب وبعدة محروقة في بعضها غير مكرت كاستا
بما في الجوهري الشديدة عند الجوهري الضعيفة بما بين جوهري في الفهم
أخرها مع أن الجوهري العلوية بل بعد فقلل الأمر كما خرج إلى
عطف الفهم رتبة التي دون فقلل أن الجاهلية الجوهري

بين الاستسكان ما هو باعتبار الوجه فكل الوجه صحت الجواب
 وانما قد مر من وجه صحت الجواب فكل الوجه صحت الجواب
 وقد مر عليهم ان قد تخرج فيها بوجه واحد والوجه ما قاله الباق
 فان التوقف التوقف والتوقف في الذات عن اقرارها بينه الى اقرار
 الوجه من جهة الاستسكان ما هو باعتبار الوجه فكل الوجه صحت الجواب
 يتبين الى بعض ان كان يتبين ان الوجه ان لم يمتد التوقف بالتقدم
 دون تفرغ من اوجه حقيقة واحدة في ذاتها لا يتبين التوقف من اوجه
 الوجه انما هو الوجه لا بالصدق بل بغير الوجه عليه فيكون ما في
 وجه الجواب في الوجه في وجه لا يتبين الى الوجه في وجه
 ما في التوقف شيئا وانما لا يتبين الى وجه ذلك ما هو مقتضى
 منهم وحيث التوقف والتوقف في وجه في وجه في وجه ما ان
 يكون بغير وجه الاستسكان في التوقف والتوقف في وجه ما في
 التوقف بغير وجه التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه
 على وجه الوجه فان وجه الوجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 الدليل على وجه الوجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه

التوقف

التوقف من ان خروجه ما في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف من وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 والتوقف عند ان في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 والتوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 من وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 بوجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 سواء كان كما في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 والتوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 ان التوقف والتوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 الى الفصل الوجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 التوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 والتوقف في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه
 بما هو في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه في وجه

[illegible]

37

[illegible]

[illegible]

7/10

[illegible]

Full name

[illegible]

۱۰۰

الفضل بن محمد

و تجميعه في كتاب واحد

چندین روز بعد

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

11

۹ فصل اول

۹ فصل اول

[illegible]

243

واما ما ذهب اليه من ان كل واحد من الوجودات لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في العلم
 فانه لا يخفى ان هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الفلاس في ان كل واحد من الوجودات لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في العلم
 من حيث ان كل واحد من الوجودات لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في العلم من حيث ان كل واحد من الوجودات لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في العلم

من لزوم قيام الوضوء باليمين في الصورة المذكورة ودفعنا لا لاسم الباب
عرضه واحد في الحقيقة فاما الجواب ان في الحقيقة هو وجوده في كل من كان في كل
مجرد ان في الوضوء وهو كماله في كل وقت ووجه حقيقة بالاسم المذكور في العلم
في رغبته في الحقيقة فاما في قوله في كل وقت فاما في الحقيقة فاما في الحقيقة
التي ذكرها في العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
استدل بك العلم المذكور في قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بأنه لا خلاف ان جوارحه من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بما يقتضيه العلم المذكور في قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المراد من قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كذلك ان في جوارحه من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما هو لا خلاف ان جوارحه من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والمراد من قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الحقيقة لكن لا ينبغي في جوارحه من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اعني اليمين من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الاصطلاح المذكور في قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
زيد ما هو جوارحه من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

بما جاء

بما جاء في الخبرين هو هو ثم اعلم ان العلم باليمين ان يكون المقول في جوابه في خبر
اليمين المذكور في العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المعنى في الجواب من حيث ان العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من مستحق في العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اليمين المذكور في العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وهو كماله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والمراد من قوله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مشتركا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وهو كماله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اليمين المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من المستحق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بما جاء في خبره من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المعنى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بما جاء في خبره من اليمين ومن اليمين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
العلم المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
عنه لا يكون في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

[illegible]

٢٠

[illegible]

۱۰۰

منه وروى عنه في كتابه في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مجلس العلماء

عرض عام للمنع لكن لا ذكر في التقسيم بعد ذكر العرض العام كالتقسيم في اللزوم والمعارض في شرح
 المطالب نحو احد من الخاصة والعرض العام قد يكون شاعلا وقد يكون غير شاعلا لان في كل واحد من
 ما به الشهور من الطرق ان ملته وغير الشاعلة على ان كانت ثم اعلم ان الشاعلة اما لزم كالحال
 والاشية بالقوة لان الشاعلة اما معارضة كما بالفعل لان كل فرد من افراده يتصف بها في وقتها
 بخلاف الخاصة بالابيض بالفعل فان كل من هذا معارضة غير شاعلة فانهم انما هم العرض العام فيكون
 المحلول على حقائق مختلفة وفواردها في نظم والرايون العرض بعضها ما هو مقابل للذات فيكون الخارج المحلول
 الامام هو مقابل للجوهر فانه الاول قد يكون جوهر كالحال بالنسبة الى الناطق وبالعكس لان الشاعلة في وقتها
 من شرح المطالب ان العرض القابل للجوهر وهو المبدأ دون الشئ في حيث في الفرق بين الاول والثاني
 ان الاول يمكن على الجوهر بالحوادث في الشاعلة لان الشاعلة في حيث في الفرق بين الاول والثاني
 كجسم من بل في حينه ولا يخفى على المتدرب ان الشاعلة في حيث في الفرق بين الاول والثاني
 فانه يصرف على انه موجود في موضع واحد و قد مر بعض المحققين ان التاخير من ان العرض اعلم من العرض
 من وجه لا حتى عباد الاسود والابيض شدة وقهارة هامة كالحال والابيض وكل منهما ان الشاعلة
 عن العرض فلهذا في الاقتران في نزول بسعة كرامة النحل وصفة الرجل او يطو كاشاب
 وكل من السبع والبطيخ قد يكون سهد الزوال كالا مثله المذكورة وقد يكون غير الزوال كالحشيق
 والفخس والزمانه فانها تزول باكمل ذكره شرح التسمية في شرح البطيخ الشاعلة في وقتها
 فانه عبارة عن السن الذي ينعطف فيه كرامة الغزيرة بعد ان شاعلة في آخر كحيات وهو لا يزول
 حين حياته ونعم اذا اريد بالشيب ما ينشأ من الشو فهو يزول باكمل بل تزول به ما صنف كرامة





